

إستراتيجية الجزائر في تطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Algeria's strategy in developing and promoting the SME sector

د. خليفة منية

جامعة خميس مليانة

Mouniakh520@gmail.com

د. دراجي عيسى

المركز الجامعي تيسمسيلت

Aderradji1@gmail.com

تاريخ النشر: 2019-03-15

تاريخ القبول: 2019-03-12

تاريخ الإرسال: 2019-02-28

ملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة هامة من وسائل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ التنموي لهذه المؤسسات والدفع بها في اتجاه تشجيع قيامها والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيد الدولي عامة وعلى الصعيد المحلي خاصة.

وفي هذا الإطار، اتجهت الجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات والتشريعات القانونية ومجموعة من برامج الدعم والتمويل وذلك بهدف توفير المناخ الملائم لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يمكنها من الاستمرار والمحافظة على حصصها السوقية من جهة والنفوذ إلى الأسواق الوطنية وحتى العالمية من جهة أخرى وخاصة بعد التطور الملحوظ الذي عرفته هذه المؤسسات بعد أزمة الثمانينات التي عرفها الاقتصاد الجزائري للارتقاء أكثر بهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، النمو الاقتصادي، تمويل الاقتصاد، الاقتصاد الجزائري،

Abstract:

Small and medium enterprises are an important means of economic growth, as they play an important role in ensuring the embodiment of local development. Therefore, the current trend among the countries of the world, whether advanced or developing, is to improve the development climate of these institutions and to promote them Frameworks and requirements for their success and advancement, which made them very important at the international level in general and at the local level in particular.

In this context, Algeria has adopted a number of reforms, legal legislation and a set of support and financing programs to provide a suitable environment for the activities of small and medium enterprises, enabling them to maintain and maintain market shares on the one hand and access to national and even global markets, The remarkable observed by these institutions after the crisis of the eighties, which was known by the Algerian economy to upgrade more in this sector.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Growth, Financing the Economy, Algerian Economy,

مقدمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القضايا الجوهرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم لاسيما دول العالم الثالث وعلى رأسها الجزائر، وعليه أصبح هذا الموضوع من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة، حيث يتم عبر هذا القطاع استغلال القدرات المادية والمعنوية والفكرية لخدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف المرجوة منه. حيث كان الهدف الذي رسمته إستراتيجية التنمية المطبقة في الجزائر بعد سنة 1967م هو إخراج البلاد من الوضعية المتدهورة التي ورثتها عن الاستعمار وخاصة التخلف والبطالة، وذلك من خلال الاعتماد على سياسة الصناعة الثقيلة التي تعتمد على كثافة الاستثمارات التي تحتاج بدورها إلى رؤوس أموال كبيرة.

وأمام ضعف الادخار المحلي كانت الإيرادات البترولية هي المصدر الأول والأساسي في تمويل عملية التنمية، حيث لعبت بعض الظروف الدولية من أهمها ارتفاع أسعار البترول مع انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق المالية دورا هاما في تسهيل الحصول على مصادر خارجية لتمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة.

لقد عملت الوزارة الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنذ إنشائها على التكفل بمشاكل هذا القطاع وكذا البحث في طرق دعمه وترقيته ليؤدي دوره في المنظومة الاقتصادية ودعم مشروع الإصلاح الاقتصادي.

إن سياسة دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبنتها الحكومة في برامجها رافقت كافة التغيرات الواقعة لا على المستوى المحلي فحسب، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي، الذي أعطى لهذا القطاع مكانة أكبر ودورا أهم.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، إلا أننا نرى أنه يجب أن يقتصر التعريف على مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي التي يغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج، وعلى ذلك فيجب إخراج الحرف والصناعات المنزلية من تعريف هذه الصناعات، وعليه يمكن أن تعرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الحالة على أنها مجموعة المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط وتستخدم رؤوس أموال صغيرة أو متوسطة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث أي يغلب على نشاطها الآلية وتطبق مبدأ تقسيم العمل¹.

معايير قياس الحجم :

1- معيار العمالة : يعتبر معيار العمالة أكثر المعايير شيوعا في تحديد حجم المشروع وذلك لتوفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، ولكن يعاب على هذا المعيار أن استخدام العمالة وحدها قد لا تعكس تماما الوضع الحقيقي لحجم المشروع فمثلا هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال وبالتالي يعتبر من الخطأ ضم هذه الصناعات إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار العمالة وحده، كذلك هناك صناعات تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات ولكنها توظف عددا كبيرا من اليد العاملة، وبالتالي فإن استبعاد هذه الصناعات من ميدان الصناعات الصغيرة والمتوسطة على هذا الأساس يعتبر خطأ .

وعلى ذلك فإن استخدام معيار العمالة وحده يؤدي بنا إلى إدخال مشروعات كبيرة ذات رأسمال كبير ولكنها توظف عددا قليلا من اليد العاملة إلى ميدان الصناعات الصغيرة والمتوسطة في حين تستبعد مشروعات صغيرة تستخدم كميات محدودة من رأسمال و توظف يدا عاملة كثيرة ، وعليه لا يصلح هذا المعيار منفردا في الحكم كون المشروع كبيرا أو صغيرا ¹.

2- معيار رأس المال : قد يستخدم معيار رأس المال للحكم على حجم المشروع وهنا نواجه بتحديد المقصود برأس المال هل هو رأس المال المستثمر أي رأس المال الكلي من ثابت وعامل ؟ أم يقصد به فقط رأس المال الثابت ؟، وهذا الأخير يعبر عن قيمة المباني والآلات والأدوات وغيرها، والتي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، أما رأس المال العامل فهو يمثل المورد المتغير للمشروع الذي يمول به أصوله المتداولة من مخزون سلعي و سلع نائية وتمويل ما يوظفه من عاملين وهناك اتجاه استبعاد رأس المال العامل فهو لا يعبر عن استخدام معيار رأس المال، أي قصر المعيار على رأس المال الثابت فقط وذلك لاعتبارات متعددة، فهناك صناعات تقل فيها أهمية رأس المال الثابت وتعظم فيها أهمية رأس المال العامل، وعلى ذلك فإن إضافة رأس المال العامل إلى رأس المال الثابت سوف يخرج هذه الصناعات عن دائرة الصناعات الصغيرة على الرغم من أن هذه الصناعات من صميم الصناعات الصغيرة، كذلك فإن العناصر التي تكون رأس المال العامل قد تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى وعلى ذلك يفضل استخدام رأس المال الثابت وحده، إلا أن هذا المعيار لا يخلو من انتقادات ومن ثم فالأفضل استخدام أكثر من معيار (أو معيار مزدوج) للحكم كون المشروع الصناعي كبيرا أم صغيرا ¹.

ولعل من أهم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار كون هذا الأخير إذا اعتمدنا عليه في تحديد حجم المشروع لا يعطي الصورة الحقيقية له، بحيث قيمة رأس المال المستمر سواء عامل أو ثابت أو كلي.

3- معيار المبيعات : ويقصد به حجم المبيعات السنوية أو الشهرية أو السداسية للمؤسسة هو الذي يحدد حجم هذا المشروع فإذا فاقت مبيعاته مبلغا محددًا، (يختلف من دولة إلى أخرى) أصبح هذا المشروع كبيرا والعكس صحيح، كما أن الاعتماد على هذا المعيار وهذا لا يكفي أيضا لمعرفة حجم المؤسسة هل هي كبيرة أم صغيرة، وذلك لما فيه من عيوب وسلبات، لأنه مثلا حجم المبيعات يتحدد حسب قاعدة السوق المعروفة (العرض والطلب) وكذا تأثر الأسعار بهذه القاعدة وحدوث ظاهرة التضخم التي ترفع الأسعار فترتفع بذلك مبيعات المؤسسة وقد تعاني هذه الأخيرة من حالة ركود بسبب المنافسة الحادة في السوق أو حالة إفلاس تؤدي بها إلى تلاشي مبيعاتها في فترة من الفترات، فهل إذن الاعتماد على هذه المعايير يمكننا القول بأن هذه المؤسسة كبيرة الحجم في فترة معينة وصغيرة الحجم في فترة أخرى حسب ظروف هذه المؤسسة وظروف السوق، إذن لا يمكننا الاعتماد على هذا المعيار بمفرده كمحدد أساسي لحجم المشروع ¹.

4- معيار العمالة ورأس المال (معيار ثنائي) : يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما في قياس حجم المشروع ولكنه لا يخلو هو الآخر من نقاط الضعف .

وعلى الصعيد القانوني (التشريع) تم القيام بما يلي:

✓ إصدار قانون توجيهي يعرف قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة هو القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إن هذا القانون جاء ليسد الفراغ القانوني اتجاه مؤسسات هذا القطاع وليرفع أي لبس، بحيث يضع تصنيفات خاصة بكل مؤسسة:

- معيار عدد العمال في كل مؤسسة.
- معيار رقم الأعمال السنوي أو الحصيلة السنوية للنشاط؛
- معيار الاستقلالية.

✓ مراجعة عميقة لقانون الاستثمار الذي صدر في 1993 عن طريق إصدار قانون أكثر فاعلية واستيعاب للمتغيرات والمعطيات الجديدة هو قانون تطوير الاستثمار الذي صدر في شهر أوت من العام 2001 وهو الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بترقية الاستثمار.

إن قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 وإن كان قانونا واعداد بما تميز به من تسهيلات، إعفاءات وحوافز خاصة وأنه كان خلاصة لتجارب العديد من الدول التي كانت سباقة في هذا المجال، إلا أنه كان يفتقد للكثير من الهياكل التي تجسد أحكامه على أرض الواقع. على هذا الأساس فإن قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 كان بديلا عن سابقه ومكملا للنقائص التي كانت تعترى قانون 1993.

لقد تحقق بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات وحوافز أكبر إنشاء:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" بديلا لوكالة دعم ومتابعة الاستثمار "APSI" هذه الأخيرة التي لم تف بالأهداف التي أنشئت لأجلها وأنها كانت متمركزة في العاصمة من دون تمثيل ولائي أو حتى جهوي لها.

إن الوكالة الجهوية الجديدة "ANDI" هي ذات صبغة وطنية وهو ما يظهر من تسميتها، ولها فروع جهوية ستسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ قرار الاستثمار، وهذا ما سيشكل دعما حقيقيا لمنح فرص الاستثمار للراغبين عبر كامل التراب الوطني، وبالتالي سيحقق على المدى البعيد توازنا نمويا على المستوى الجهوي بأبعاده المختلفة.

إلى جانب ذلك، تضمن قانون الاستثمار إنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني للاستثمار CNI الذي سيتولى على الخصوص اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

5- المعيار القانوني والمؤسسي على المدى القصير والمتوسط:

أمام القطاع استكمال النصوص القانونية لوضع القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز التنفيذ، وهي النصوص المتعلقة بما يلي:

1. إنشاء المصالح المحلية للوزارة للتكفل بانشغالات المتعاملين وتطبيق سياسة القطاع.
2. توطین واستغلال خطوط القرض والمساعدات التي تندرج في إطار تعامل الجزائر مع نظائرها في الخارج والموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. جمع المعطيات الإحصائية والمعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 4. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتنافسية ومعايير الكفاءة، الجودة والإنتاجية.
 5. تطوير أسلوب المناولة كنمط استراتيجي لتكثيف وتوجيه نسيج المؤسسات ص م.
 6. تعميق أسلوب التشاور مع المؤسسات المهنية والمنظمات ذات العلاقة بالقطاع.
 7. إنشاء بنك للمعطيات الخاصة بالقطاع على المستوى الوطني.
- وفي الجانب المؤسساتي تستهدف استراتيجية الوزارة التمثيل الجهوي والمحلي من خلال:

- المصالح المحلية التابعة للقطاع.
- استكمال وحدات تسيير برنامج ميداني على المستوى الجهوي.
- إنشاء المتفشيات الجهوية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
-

II. وضعية العقار الصناعي:

في إطار ترقية الاستثمار الصناعي فإن السلطات العمومية قد عمدت إلى إنشاء فضاءات خاصة مهيأة وموزعة كالتالي:

- مناطق صناعية تسيير وفقا للمرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 28 فيفري 1973.
- مناطق النشاط المشكلة من المدخرات العقارية المحلية في إطار التطور الاقتصادي.

1- المناطق الصناعية: إن المرسوم رقم 73-43 المؤرخ في 28 فيفري 1973 والنصوص التشريعية الأخرى (خاصة القانون رقم 84-55 المؤرخ في مارس 1984 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية) قد أنشأت جهازا عاما لإنشاء وتأطير المناطق الصناعية التي تشكل فضاءات غير محددة موجهة لاستقبال الاستثمارات الصناعية، حيث يوكل تسيير هذه المناطق للهيئات العمومية المتخصصة.

إن التنظيم المطبق على المناطق الصناعية ينص على تعيين مقاول لكل منطقة والتي يجب أن تكون موضوع مرسوم تنفيذي لإنشاء هذه المناطق وتحديد مساحتها.

يكلف المقاول المعين باكتساب الأراضي المشكلة للمنطقة الصناعية كما يجب عليه أن يقوم بأعمال تقييم الأراضي والتنازل عنها عن عقد موثق لصالح المتعاملين الاقتصاديين.

إن هذا الجهاز يسمح بخلق 66 منطقة صناعية عبر كامل التراب الوطني وتغطي مساحة إجمالية تقدر بحوالي 12200 هكتار. كما أوضحت دراسة أجرتها الوكالة الوطنية للحرف والسياحة ANAT المتعلقة بمجمل المناطق الصناعية المنشأة أن 7 مناطق منها لا تملك رخصة للتقييم، وضمن 11240 قطعة مشكلة نجد 4300 قطعة ليست موزعة، وضمن 6940 قطعة موزعة هناك 2500 قطعة ليست شاغرة.

2- مناطق النشاط: لقد أنشأت مناطق النشاط بمبادرة من الدوائر المحلية وبقرار يدخل ضمن إطار الأمر الرئاسي رقم 74-26 المؤرخ في 20 فيفري 1974 المتضمن تشكيل مناطق عقارية محلية.

يوجد حوالي 477 منطقة نشاط تغطي مساحة إجمالية تقدر بـ 7300 هكتار، إلا أن 110 منطقة تتواجد حاليا في وضعية قانونية معقدة، حيث أن نقل عقد الملكية باسم الدائرة لا يمكن أن يتجسد نظرا لعدم احترام الإجراءات ومن جهة أخرى فإن 273 منطقة نشاط تحصلت على تصريح لتقسيم الأراضي، وضمن 2440 قطعة أرض منشأة فإن 5847 قطعة قد تم إعادة بيعها عن طريق العقد وهناك عدة مشاكل تقع على مستوى مناطق النشاط وذلك نتيجة لسوء تسييرها وسوء تجهيزها ولم تكن هذه المناطق موضوع دراسة جدية ولم تحض عملية إنشائها بإجراءات المرافقة خاصة المالية منها، إضافة إلى ذلك هناك خلط كبير في تسيير مناطق النشاط التي كان من المفروض أن تسيّر من طرف الجماعات المحلية، إن هذه الوضعية قد أدت إلى توقيف العمل للعديد منها وإلى الاستعمال غير عقلاني لهذه الفضاءات.

III.

خيارات وأهداف قطاع المؤسسات ص م

في الخيارات والأهداف التي اعتمدت عليها الإستراتيجية الجزائرية تدور حول تحقيق التنمية الشاملة، تحقيق التشغيل كأولوية، تحقيق الاستثمار المنتج، دعم التوازن الجهوي والحصول على مكان لائق ضمن الفضاء الاقتصادي الدولي، وأخيرا المساهمة في المسار العالمي لتحقيق تنمية مستدامة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

1. ترقية الشغل: لاشك أن سوق العمل في الجزائر لازال يحتاج إلى الكثير من الدراسات والتحليل حتى يتمشى وعملية حصر فئة السكان النشطين وفئة السكان الشغالين ومن ثم إعداد السياسات المنظمة لهذه السوق، ومنه إيجاد الحلول المناسبة للنقائص والتشوهات العميقة التي تعاني منها في هيكلتها وتركيباتها.

غير أن الحديث عن سوق العمل يجزنا للحديث عن الكثافة السكانية ومعدل النمو الديموغرافي، بحيث يقدر عدد السكان حاليا بأكثر من 36.6 مليون نسمة، وقد تضاعف هذا العدد 3 مرات منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2000.

يقصد بالفئة النشطة فئة السكان القادرين على العمل، أما الفئة الشغيلة فهي مجموعة السكان الذين يحوزون على نشاط أو عمل معين، والفرق بين هاتين الفئتين هو فئة العاطلين عن العمل والقادرين عليه ولا يمارسون أي نشاط.

كما نشير هنا إلى أن فئة الشباب الأقل من 25 سنة تبقى تشكل أكثر من 70 % من عدد السكان، وأن النمو الديموغرافي سوف يظل يتطور في السنوات القادمة بين 0.5 % و 1 %، بينما ينتظر أن تزداد بشكل أكبر فئة العمر بين 20 و 59 سنة.

2. مؤشرات البطالة في الجزائر: إن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر ويتوقع أن يصل إلى أكثر من 44 مليون نسمة سنة 2020، وأن أقل من نصف العدد الحالي للسكان تقل أعمارهم عن 20 سنة.

وبالرغم من التراجع المستمر لمعدل نمو السكان خلال العقد الأخير، فإن ارتفاع معدلاته في سنوات السبعينيات والثمانينيات يفسر ارتفاع نسبة الشباب في فئات السكان، وعلى ضوء هذا فقد كانت القوة العاملة تزيد بوتيرة أسرع من يزايد معدل السكان بنسبة 4 % سنويا تقريبا في الفترة الممتدة من 1981-1995، غير أن مجموع القوة العاملة بلغ 7.1 مليون شخص تقريبا في عام 1995 أي ما يعادل 25 % فقط من عدد السكان، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس.

و لما كانت وتيرة توفير فرص العمل في العشرية الماضية (1985-1995) غير كافية لاستيعاب العدد الكبير من المنضمين الجدد إلى القوة العاملة، ارتفع معدل البطالة من 10% في سنة 1985 إلى 25% سنة 1995، حيث بلغ عدد العاملين 5.3 مليون عامل وعدد البطالين 1.8 مليون سنة 1995 ثم ارتفع هذا المعدل إلى 28% سنة 1996، ومن الواضح أن معدل البطالة يزداد بوتيرة متسارعة من سنة لأخرى حيث يقدر حاليا أنها قد فاقت 28.89%.

IV. إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل:

إن التفكير في وضع برنامج عمل يضمن توفير مناصب شغل للباحثين عليها يبقى الهدف الإستراتيجي الأساسي للمؤسسات ص م من أجل التوفيق بين عرض العمل والطلب عليه، بحيث تتطلب عملية التوفيق هذه التفكير بجدية في إيجاد قنوات جديدة تتكفل بالمساهمة في تفعيل التشغيل وامتصاص البطالة المتزايدة من سنة لأخرى.

بحيث في آخر دراسة قامت بها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء على معطيات قدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تم تسجيل إلى غاية 1999/12/31 أكثر من 160.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنتمي في أغلبها إلى القطاع الخاص، ولعل مساهمة هذا الأخير وتدخله في الحياة الاقتصادية في الجزائر يرجع لسببين هما:

1- اهتمام الجزائر بهذا القطاع وخاصة بعد أزمة نهاية الثمانينيات، حيث بدأت أولويات الجزائر تتجه نحو تشجيع القطاع الخاص باعتباره شريكا قويا في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إنشاء القنوات التي تكفل ذلك (تشريعية، تنظيمية، جبائية وشبه جبائية....).

2- الاهتمام الدولي بهذا القطاع والداعي إلى ضرورة فتح المجال واسعا أمامه دون قيود، وهكذا فإن القطاع الخاص في الجزائر ممثلا في المؤسسات ص م بدأ بأخذ مفهوما تنمويا متزايد الأهمية والمكانة في الجزائر من خلال مساهمته في المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة، التجارة الخارجية، التشغيل.... الخ. إن أهم ميزة تتميز بها المؤسسات ص م عن المؤسسات الكبيرة أنها قادرة على استيعاب عدد كبير من العمالة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تميل إلى استخدام التكنولوجيا أكثر من اليد العاملة، وهذا ما يؤهل المؤسسات ص م إلى استقطاب شرائح كبيرة من العمالة.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد قطاعا حيويا في مجال التشغيل، بحيث كشفت وكالة متابعة وترقية الاستثمار A P S I أنه منذ الإعلان عن إنشاء هذه الوكالة سنة 1994 إلى غاية 1999/12/31 تم تسجيل أكثر من 30 ألف تصريح بالاستثمار بمعنى 30 ألف مؤسسة أغلبها (99%) تنتمي لهذا القطاع (ص م) يتوقع منها خلق 1.3 مليون منصب شغل.

يعني ذلك أنه في ظرف 6 سنوات من 1994 إلى 1999 تم خلق 30.000 مؤسسة أي بمعدل سنوي يقدر 5000 مؤسسة.

هذا يعني أنّ هذا القطاع سيساهم بشكل كبير في التوفيق بين العرض والطلب في سوق العمل، وبغض النظر عن صحة التقديرات فإنّ لهذا القطاع دور فعال في حركية سوق العمل في الجزائر، ومنه يمكن القول بأنّ قطاع المؤسسات ص م يعتبر خيار استراتيجي للجزائر لابد من الاهتمام به وإعطائه الأولوية في برامج الدعم.

إجراءات الدعم:

وللانتقال من مرحلة إلى أخرى وفقا لآفاق العولمة، هناك إجراءات يجب أن تتخذ وهي:

أ- الوسائل المالية: والتي تعتبر من أهم الوسائل التي تستعملها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كوسيلة لتطوير سياستها الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإن الصناديق التالية تشكل الأولوية:

- صندوق الضمان: من اجل تحقيق مشروع إنشاء 600.000 مؤسسة خلال العشر سنوات القادمة أي ما يعادل 60.000 مؤسسة سنويا، فإنه يستلزم خلق 19 صندوق ضمان (لتغطية 38 صندوق ضمان) خلال 05 سنوات الأولى أما في الخمس سنوات التالية فإن تشجيع الصناديق يصبح ضرورة لابد منها نظرا لتشبع فرص الاستثمار ويصبح بالتالي انخفاضها أمرا لابد منه لتصبح ما بين 8 إلى 13، أما 12 عاما المتبقية فإن هذه الصناديق ستنحل مع إجراءات التصفية، إضافة إلى ذلك تتحول أغليبتها إلى شركة رأسمال للضمان وفقا لوسائل التمويل البنكي وتبقى شركتين لرأس المال. وتبقى ثلاثة صناديق ضمان (عامة أكثر منها خاصة) لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للشركة الأولى، والصناديق الثلاثة الأخرى موجهة نحو ضمان التحسن والإرسال للشركة الثانية.

- صندوق الدعم: (قروض، رأس مال المخاطرة، دعم إنشاء المؤسسة والتكوين) وتتطلب هذه الصناديق موارد مالية هامة، لذا وجب إنشاؤها في السنوات الثلاث الأولى وتحديد قدراتها المالية والخاصة بالعملية الصعبة في السنوات السبع القادمة. إن الإيرادات الناجمة عن توظيف المال في الأسواق ستصرف في نشاطات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المصاريف مرتفع ويعود رصيد هذه الصناديق إلى وزارة المالية من اجل إعادة توظيفها في المسار الاقتصادي في السنوات 2010 إلى 2015، إلا أن عملية دعم هذه الصناديق سيعاد ظهورها تدريجيا من اجل دعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حتى سنة 2022.

ب- الوسائل النقدية: يعد بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لترقية السياسة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقرض للعقار، ولهذا الغرض فإن المرحلة الأولى تتجلى في وضع قانون يتضمن إنشاء مكتب للإيداع، حيث توضع فيه كل الموارد المدخرة في هيكلها البنكية، حيث أن السنة الأولى والثانية تتضمن الجانب التحليلي وكذا الجانب القانوني، أما السنتين المتوالتين فهي مرحلة الانطلاق والتحقيق، ثم في عشر سنوات التالية فهي تقدم القرض على المدى الطويل والمتوسط حتى تتمتع بامتياز خاصة المؤسسات الصغيرة وابتداء من 2017 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ستمتاز بعمليات قروض للاستثمار على المدى القصير.

إن شركات الرأسمالية أو تسيير القيم تسمح بإدارة السوق السنوية لصالح المؤسسة المتوسطة للوصول إلى الأسواق المالية والنقدية كما تسمح للمؤسسة الصغيرة بالحصول على رؤوس أموال خاصة بها لأفضل الخدمات، وتوفر للمؤسسة المتوسطة المناولة.

ج- وسائل وأدوات الترقية:

- مراكز البحث والتطور الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- هياكل دعم التكوين، البحث والتطوير توفر مساندة مباشرة للمؤسسات بهدف:
- تحسين التصنيع والمنتجات الجديدة ورفع مستواها، وكذا تحسين شروط تصنيعها.
- مركز شركات التجمع أو تحالف الشركات وإرساء فرص لاستعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال.
- تخصيص تقنيات المعلومات والاتصال من أجل تحكم أفضل للنظام المعلوماتي الاقتصادي.
- تنظيم شبكات للمؤسسات الشريكة من أجل تطوير التجارة الالكترونية.
- بورصات التكنولوجيا من أجل الحصول على موارد جديدة للتنوع والتطوير.
- تشجيع شعب التكنولوجيا الجديدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نظرة تخصص وتحكم من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخبرة الأخيرة في التقنيات الناجمة عن الابتكار.

٧. البرامج والسياسات المسطرة لقطاع م ص م :

لتحقيق الاختيارات والوصول للأهداف المنشودة ترى الوزارة أن سياسات وبرامج جديدة يجب أن توضع على الأمدين البعيد والقريب، حيث نتناول من خلال هذا المبحث البرامج المقترحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على المستويات التالية:

1. على مستوى التمويل والعقار:

أولاً: على مستوى التمويل :

بعد الاستقلال مباشرة وبعد الاختيار الاستراتيجي المبني على الاقتصاد الموجه، وعلى إثر انسحاب المصارف الأجنبية من السوق الجزائرية، اضطرت الدولة إلى إنشاء بنوك وطنية تتولى مهمة بناء الاقتصاد الوطني.

أ. **وضعية القطاع البنكي والمالي في الجزائر:** تعيش البنوك العمومية الجزائرية وضعية مالية صعبة نتيجة لتسيير الديون الضخمة الممنوحة لقطاع اقتصادي عمومي مختل هيكلية في غالبيته، ورغم بداية تسديد سندات الخزينة العمومية التي تمثل رؤوس الأموال التي استدانها المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنوك العمومية تبعا للزيادة التي عرفتها الجباية البترولية، فإن تحسن خزينة البنوك لم تؤد إلى زيادة ملموسة للقروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص التي تحصلت على رخص للنشاط خلال السنوات الأخيرة بعد صدور قانون النقد والقرض الذي يسمح بتكوين مؤسسات خاصة، فهي مازالت في مرحلة تحصيل الموارد ولا تملك الأموال الخاصة الكافية التي تسمح بتمويل المشاريع الاستثمارية.

ب. الجهاز المصرفي وعلاقته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لازال قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر يعيش وضعاً متدهوراً في علاقته مع البنوك وذلك لأسباب عديدة منها:

- النظام المصرفي في الجزائر عمل دوماً على خدمة مؤسسات الدولة وهي مشاريع تنمية ضخمة، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن إلا على هامش مشاريع الدولة والتي لم تكن لتجد الدعم المالي اللازم.
- إن القطاع البنكي يفضل القطاع التجاري فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير ذلك أن القطاع الصناعي هو قطاع كثير المخاطرة.
- النظام البنكي يحجم عن التعامل مع صغار رجال الأعمال لنقص الضمانات التي يقدمونها.
- مما جعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قطاعاً ثانوياً يعمل وفقاً لنماذج التسيير التقليدية وبموارد مالية ضئيلة هي في غالب الأحيان موارد ذاتية، في حين أن البنوك لم تساهم إلا في تمويل نسبة ضئيلة من مؤسسات القطاع.

ت. تحديث الجهاز المصرفي ضرورة لتطوير قطاع المؤسسات ص م : لاشك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحتل مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأية دولة سواء منها الدول النامية أو الدول المتطورة، فنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يشكل ميزة للنسيج الاقتصادي القائم ليس على المستوى المحلي فحسب بل وعلى المستوى الدولي والعالمي، ومن ثم فإن هذا القطاع هو دعم للمشروع التنموي الشامل وأن دعمه يتوقف دوماً على نوعية الخدمات المقدمة له لاسيما في الموارد المالية والجهاز المالي ككل. وهذا يستدعي بالضرورة ما يلي:

1- إنشاء بنك للمعلومات يسمح للمؤسسة المالية والبنك المعالجة السريعة للملفات، كما يسمح لها بتخفيض المخاطر تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لا يتحقق إلا حالة تقاسم المعلومات اللازمة والتي تتجاوز المعلومات المحاسبية المنشورة للجميع وهذا ما يدعم ويقوي علاقة الثقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة، حيث طبقت هذه الطريقة في النظام المصرفي الألماني والياباني.

2- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- إحداث صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب حاجيات هذا القطاع.

4- تقديم مزايا وخدمات إدارية ذات مستوى عالي تستجيب لواقع ومتطلبات القطاع.

5- وضع آليات وميكانيزمات حديثة تتكيف مع مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- خلق بنوك للاستثمار.

ثانياً: على مستوى العقار: حسب تصنيف للوزارة يبين أن هناك فئتين للمناطق وهي كما يلي:

- أ. **فئة المناطق الحرة:** وهي التجارية، البنكية، صناعات التصدير..... إلخ وترتكز هذه المناطق على التجارة وتخزين المنتجات، فقانون الإعفاء يسمح بدخول البضائع في مجال محددة بتكاليف منخفضة، نظام الجمارك الخاص سيطبق على المنتجات الداخلة والخارجة دون عناء المراقبة ودون أن تخضع للحقوق الجمركية .
- ب. **فئة المناطق البنكية:** في هذه المناطق هناك نشاط بنكي يطبق عليه الإعفاء، والمناطق البنكية تعني المساحة المخصصة في بلدية ما أين يسمح للبنوك بممارسة نشاطها بكل حرية وبدون عراقيل، كما أن هذه المناطق تخضع لالتزامات معينة .
- ت. **فئة المناطق الصناعية:** المناطق الصناعية هي الإقليم المثبت الحدود لصالح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الصناعات التقليدية كالنسيج والألبسة والأحذية وإن تستعمل في العملية الإنتاجية وسائل وآلات عصرية، هذه المساحات موجهة خصيصا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في التكنولوجيات المتطورة.

VI.

أهداف سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تهدف سياسات تأهيل وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. رفع القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
2. توسيع مجال التسويق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. التشغيل والحفاظ على مناصب الشغل.
4. رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولتحقيق هذه الأهداف تركز سياسة التأهيل أساسا على تمويلها من طرف الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر وهذا الاتحاد، حيث تتمحور حول الجوانب التالية:

- الجانب المالي: وتعني إدخال تغيرات جذرية في ميدان تسيير البنوك التي يجب أن تنتهج قواعد وأساليب أكثر ليونة في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المساعدة المادية التقنية: وتعني تحديث تجهيزات الإنتاج التي تعتمد عليها المؤسسات ص م عن طريق اقتناء وسائل ومعدات جديدة وذلك من أجل تنمية القدرات التنافسية وتحسين نوعية المنتجات لهذه المؤسسات.

- الجوانب الفكرية والعلمية: يتعلق الأمر هنا بالاستثمار الفكري على شكل مساعدة فنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ص م في جميع وظائفها التقنية (قدرات تسييرية، تجارية، تنظيمية، نوعية.....).

- جانب المعلومات: ويقصد بهذا الجانب مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وخاصة المعلومات على المستوى الداخلي، وتلك المتعلقة بالبيئة الخارجي للمؤسسة .

- جانب التكوين: وهذا يعني:

- تكوين أرباب العمل أو مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تكوين العمال المكلفين بالإنتاج على وسائل الإنتاج الجديدة.
 - تكوين المكونين لتمكينهم من تعميم المنتج التكويني.
- على مستوى ترقية الشراكة والتعاون الدولي :** وعليه فالجزائر يجب أن تركز على المحاور التالية:

أولاً: التعاون الثنائي: وذلك من خلال:

- ✓ دعم التعاون مع بعض دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المستعدة لتقديم المساعدة في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا والشراكة.
- ✓ التركيز على العلاقات الثنائية مع كل من إيطاليا، ألمانيا، فرنسا، وتونس بسبب تقدم هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية على المديين المتوسط والبعيد.
- ✓ فيما يتعلق بالتعاون مع الطرف الألماني يجب التركيز على الفرص التالية:
 - دعم ترقية الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل.
 - إسناد تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ثانياً: استغلال الموارد الخارجية: يجب القيام بمايلي:

- ✓ من الضروري وضع دليل للموارد المالية والفنية الخارجية المتاحة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والإعلام بتلك الموارد لصالح القطاع.
- ✓ الإسراع بتجسيد بروتوكول التعاون مع مؤسسة البنك العالمي لصالح القطاع.
- ✓ و على المدى المتوسط والبعيد:
- ✓ البحث عن تمويلات جديدة بأكثر تسهيلات سواء تعلق الأمر بالقروض متعددة الأطراف أو الثنائية أو بالهيئات والمساعدات ولاسيما عن طريق الممولين مثل البنك الأوروبي للاستثمار، والهيئات المالية الأخرى.
- ✓ ترقية صيغة المناولة مع الشركات الأجنبية وهنا يبرز دور البعثات الدبلوماسية الجزائرية بالخارج في التعريف بفرص الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.
- ✓ استغلال البند المتعلق بالاستثمار المباشر وحركة رأس المال في بروتوكول الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي لصالح القطاع.

الخطة التنموية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2003-2012

قائمة الملفات المبرمجة على مدى 10 سنوات (2003-2012)	تاريخ بداية العملية	تاريخ نهاية العملية	الملاحظات
1- مشروع انشاء بنك لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2004	2009	- البحث عن تمويل دراسة الجدوى لدى الممولين - الشروع في اعادة النظر في قانون النقد والقرض من اجل رصد الادخار في شكل ايداع او ائتمان - رصد راس المال الاولي للبنك

2- مشروع انشاء القرض العقاري	2006	2010	- البحث عن تمويل دراسة الجدوى لدى الممولين - رصد راس المال الاولي للقرض العقاري
3- الاعفاء الجبائي لمنتجات الادخار	2004	2012	- تقديم اقتراحات في مشاريع قوانين المالية تهدف إلى الإعفاء الجبائي للتوظيفات البنكية وفي البورصة والمؤسسات المالية
4- وضع تدابير جبائية وشبه جبائية لصالح مستثمرين في مجال المؤسسات ص م	2004	2012	- التخفيف الجبائي وشبه الجبائي لتشجيع بحث الاستثمار - يدخل هذا النشاط ضمن مهام مراكز التسهيل
5- ادراج منتجات مالية جديدة ضمن المنظومة البنكية قرض الايجار. تمويل الفواتير...	2004	2007	- البحث عن المساعدة الفنية لتكوين إطارات البنوك المتعاملين البنكيين
صناديق الدعم صندوق راسمال المخاطر. صندوق التفرع صندوق القرض. الهبات	2004	2006	تم اقتراح ادراج كل من صندوق المخاطر وصندوق التفرع في مشروع قانون المالية 2004
الصناديق والمؤسسات المالية المتخصصة صناديق الاستثمار والصناديق المشتركة التوظيف	2005	2012	انشاء صندوق خارج البورصة بهدف رصد التمويلات الخارجية لا سيما راسمال المغتربين. صناديق التقاعد. و التعاضد... من اجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مؤسسات مالية متخصصة المؤسسات التضامنية صناديق التضامن	2006 2005	2010 2010	انشاء 4 مؤسسات مالية تضامنية ذات طابع جهوي توجه الى الاقتصاد التضامني والجواري انشاء صندوق مركزي وصناديق جهوية من اجل تسيير قروض المصغرة بالاشتراك مع الحركة الجهوية اقتراح مشروع قانون خاص بالقرض المصغر

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

VII.

عوامل نجاح المؤسسات ص م :

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية الصناعات الأخرى منها:

1- الإشراف المباشر من قبل المسؤولين: لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصياً، ولذلك فإن إدارة المؤسسة والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عملها، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له، والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية وبين العمال داخل المصنع.

2- سهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وتميز بسرعة تغيير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المؤسسة والعاملين معه بسبب الاعتماد على مكائن بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

3- دقة الإنتاج وجودته: وذلك بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

4- يمكن إقامتها في مساحات صغيرة: نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية، إذ أن طبيعة عمل هذه الصناعات يرتبط بشكل مباشر وآني بالاحتياجات اليومية للأفراد.

5- المساهمة في رفع المستوى المعيشي: وتلبية جزءاً من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة عموماً مثل السلع والمنتجات الغذائية والملابس المتنوعة والحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن مما يعني ارتفاعاً في مستوى الإنتاج بسبب توفير الجهود وتقليص الوقت اللازم للإنتاج فضلاً عن توفير وسائل التعليم والثقافة ومستلزماتها.

6- تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة : بالنظر لعدم جدوى إقامة المؤسسات الصناعية الكبيرة.

7- المؤسسات ص م تهتم بكل النشاطات: إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحية. صناعية. خدمية...) فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو في المدينة صغيراً أو كبيراً، أهل بالسكان أو عكس ذلك، فهي إذن تلبي طلبات كل من له رغبة في الاستثمار.

8- المؤسسات ص م لا تتطلب يد عاملة ماهرة : كذلك لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار وتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها لا تتطلب أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة ومتكونة تكويناً عالياً، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة ليست بسيطة إلى الحد الذي تفقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط، وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام

بالأشغال والأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع، فيكفي القليل من المعرفة واليسير من التجربة والخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع والانتشار وإقبال المستثمرين على هذه المشاريع .

9- سهولة إقامة المشروع : إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا تبليط هذه الأراضي بما يتناسب مع حجم هذا المشروع، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك، بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى من طلاء وإنارة وغيرها من متطلبات المشروع، كل ذلك يتطلب أموالاً

ضخمة وطائلة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال، بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة، كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي وشيء يسير من قنوات لنقل الماء والكهرباء، ومعدات متواضعة، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير، فإذن من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف فهذه الخاصية تؤهل مثل هذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة .

VIII.

المشاكل التي تعيق تنمية المؤسسات ص م:

تؤثر في الصناعة الصغيرة مشاكل متعددة، منها ما هي خارجة عن إرادة المؤسسة وإدارته بسبب ارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدول ولذلك يصعب تغييرها من قبل إدارة المؤسسة، وهناك مشاكل أخرى داخلية ترتبط أساسا بالتوجهات العامة لسياسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن معالجتها من قبل إدارة المؤسسة، ويمكن إجمال جميع تلك المشاكل كما يأتي:

أولا - المشاكل الخارجة عن إرادة المؤسسة:

1- التمويل: وهي في مقدمة المشاكل التي تواجهها هذه الصناعات، إذ أن صغر حجم المؤسسة يجعل من الصعب حصولها على القروض المصرفية لأسباب عديدة منها ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك الصناعات مقابل القروض فضلاً عن انعدام الوعي المصرفي وعدم توفر السجلات الحاسبية التي تعكس الوضع المالي والتنبؤ لمستقبلها.

2- المواد الأولية: تأتي صعوبة الحصول على المواد الأولية بسبب اعتماد تلك الصناعات على المواد الأولية المستوردة، فضلاً عن المحلية، بسبب إنتاجها لسلع بديلة عن السلع المستوردة، وتوضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد وصعوبة الحصول على كميات قليلة نسبياً، مقارنة بالصناعات الكبيرة، فضلاً عن المشاكل الإدارية والقانونية والتنظيمية.

3- العمالة الماهرة: يعد العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجهها هذه الصناعات إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة رغم إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان، ويعود سبب عدم وفرة العمالة الماهرة إلى تفضيل العاملين الاشتغال في المصانع الكبيرة بالأخص الحكومية بسبب الأجور العالية والحوافز وامتيازات التقاعد والضمان الاجتماعي فضلاً عن انعدام الضوابط التي تحد من عملية انتقال العمالة من مؤسسة لآخر أو من قطاع لآخر.

4- الكفاءات الإدارية والفنية: تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العملية الصناعية وبالتالي فهي العامل الأساسي للنمو والتطور الاقتصادي. وتفتقر هذه الصناعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحاسبية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها من مستلزمات العمل الجماعي، إن طبيعة العمل الصناعي بغض النظر عن حجم المؤسسة تتطلب توفير نوعين من الخبرة وهي بمثابة تقسيم للعمل هما:

أ- العمل الفني: وهو ما يتعلق بتمثيلية أمور المؤسسة من الناحية الفنية كتوفير مستلزمات الإنتاج، اختيار وترتيب ماكينات المؤسسة، ضبط الجودة والسيطرة على النوعية والحد من حالات التوقف غير الضرورية وبرمجة فترات الصيانة.

ب- العمل الاقتصادي: ما يتعلق بتشغيل المؤسسة تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل كلفة عن طريق مراقبة المصروفات الإدارية والمصروفات العامة والرقابة على التكاليف وبرمجة عمليات شراء المواد الأولية وتسويق السلع المنتجة، ولكون معظم أصحاب المشاريع الصغيرة تنقصهم الدراية في مجال الاقتصاد والإدارة مما يزيد من تخلف أساليب الإدارة واشتغالها دون حدود الجدوى الاقتصادية.

5- التسويق: يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية، وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع منها حجم السكان، دخول الأفراد، سلع الاستيراد المنافسة، المنافسة بين الصناعة الكبيرة والصناعات الصغيرة فيما يخص الأسعار والكميات والنوعيات، وعدم وجود أجهزة تسويقية كفئة، وعدم استغلالها للدعاية مع اعتمادها الوسطاء في تصريف السلع.

6- الانتماء: تعاني هذه الصناعة من عدم وجود جهة تعنى بشؤونها بسبب سعة انتشارها وتباعد مكانها وصعوبة جمعها تحت جهة مركزية معينة ويؤدي ذلك إلى حرمان المؤسسات من الحصول على الامتيازات والتسهيلات وفرص التشجيع التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وتجعلها عرضة لمزاحمة الجهات المختلفة من غلق وترحيل.

7- الضرائب والرسوم: تتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالضرائب والرسوم المفروضة عليها أكثر مما تتأثر بها الصناعات الكبيرة بسبب شمول الأخيرة بأنظمة الخوافز والتسهيلات والدعم فهي أعباء تتحملها الصناعات تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وانخفاض الأرباح.

8- ازدواجية الإجراءات: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر الموصفات والمقاييس وغير ذلك)، وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية داخل تلك المؤسسات.

9- عدم وجود مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يحدد تعريفا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجال التمويل والتراخيص، وعدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمار، وتعدد الجهات المشرفة على الاستثمار وتضارب اختصاصاتها¹.

10- عدم ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باتحادات ترعى مصالحها جعلها تعمل بشكل فردي، مما يقلل من فرصها التنافسية في السوق، كما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كالمواد الأولية.

11- عدم ملائمة أساليب الاقتراض لظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة مشكلة عدم توافر الضمانات الكافية للاقتراض، بالإضافة إلى عدم توافر الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات.

12- نقص المعلومات والبيانات المنشورة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي غالبا ما تكون متقدمة ومتقدمة في حالة توافرها، وذلك بسبب تعدد الأجهزة المعنية بها وعدم وجود نظم معلومات خاصة بها.

13- ضعف تواجد الشركات المساعدة المتخصصة في مجالات دعم المؤسسات ص م مثل:

- شركات التسويق المتخصصة.

- شركات تنظيم المعارض المحلية والدولية.

- شركات التأجير التمويلي.

- شركات الخدمات الصناعية.

- شركات ضمان مخاطر القروض والائتمان.

- الشركات المتخصصة في إنشاء المجمعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً :- المشاكل الداخلية:

1- انخفاض الإنتاج: هنالك أسباب عدة تؤثر في انخفاض إنتاجية م ص م منها سوء التخطيط الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل قطع الغيار والطاقة الكهربائية وخدمات الإنارة والتبريد فضلاً عن قلة الخبرات الفنية وكثرة انقطاع العمل وارتفاع نسبة العاملين الذين يتكون العمل.

2- تردي النوعية: بسبب استعمال الآلات القديمة في عمليات الإنتاج، وارتفاع أسعار المواد الأولية فضلاً عن صعوبة الاستعانة بالكوادر الهندسية والعناصر الفنية المدربة وعدم وجود مراكز لفحص الجودة والسيطرة النوعية.

3- الحوادث والأمن الصناعي: بسبب الجهل بقواعد الأمن الصناعي ومستلزمات السلامة المهنية لدى العاملين وأرباب العمل أيضاً فضلاً عن العوامل النفسية وانخفاض المستوى الصحي والإجهاد الذي يصيب العامل بسبب الاستمرار بالعمل وتأثيرات الطقس.

4- ارتفاع الكلفة: حيث تفتقر غالبية الدول النامية إلى أنظمة السيطرة على الكلفة بسبب حداثة هذا النوع من الصناعات فيها والتأكيد فقط على ارتفاع أجور العمال كسبب رئيسي لارتفاع الأسعار وعدم الأخذ بعين الاعتبار بقية مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الكهرباء وما تؤدي به إلى ارتفاع الأسعار وغيرها من التكاليف الأخرى.

5- عدم إلمام نسبة كبيرة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الفنية والاقتصادية الخاصة بالخامات والجودة والآلات، مما يؤدي إلى استخدامهم معدات قديمة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج ومستوى الجودة.

6- ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية لدى أصحاب هذه المؤسسات، وعدم توافر المهارات البشرية المطلوبة، ونقص التدريب وعدم الحصول على الخدمات الاستشارية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وضعف إمكانيات التسويق المحلي والخارجي.

7- ضعف وعدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة ونظم المعايير والمواصفات المحلية والدولية، مما يؤدي إلى إنتاج سلع غير متطابقة وبالتالي لا يمكن تسويقها.

الخاتمة:

تعنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول سواء في الدول المتقدمة أو النامية إدراكا منها للدور الذي تلعبه في التنمية، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بخصوصيات تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات الاقتصادية الكبرى كونها لها مميزات كصغر حجمها وتشجيع قيامها وسهولة التأقلم في الاقتصاد وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل عديدة أبرزها مشكل التمويل لذلك فمعظم الدول تسعى جاهدة لإزالة العقبات التي تعيق نموها وتساهم في تطويرها بالشكل المفروض بتوجه استراتيجي تجعلها تضمن مكانتها وتنتهج هي الأخرى استراتيجيات مخططة ومدروسة.

فبالنسبة للجزائر لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بارزة بعد الاستقلال في ظل التوجه الاشتراكي من أجل لعب دور ملحوظ في إطار مساعي التنمية المندى لها منذ الاستقلال، فحاليا تحظى باهتمام كبير في إطار الاهتمام بالسياسة التنموية للجوائز والبرامج التنموية المعلنة عنها لما لها دور فعال في الاقتصاد الوطني وتشغيل فئة الشباب وأعدادهم لحمل مشعل التنوع الاقتصادي والخدمات المتنوع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفي الأخير يمكن أن نستخلص الاقتراحات التالية:

- إن ترقية وتطوير قطاع المؤسسات ص و م يعتبر في المرحلة الراهنة وفي المدى المتوسط والطويل كخيار استراتيجي في الجزائر لا بد للحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة في دراساتها المستقبلية إذا أرادت فعلا أن تطور استثماراتها، وأن تصنع نسيجاً صناعياً قوياً ومتكاملاً، واندماجاً صناعياً شاملاً، كما أن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة أمراً مطلوباً في استشراف المستقبل.
- تقوية ومساعدة النسيج الصناعي المتوفر والحفاظ عليه ومحاولة توسيعه وإدماجه بالاقتصاد الوطني كقطاع حساس، أمر ضروري لا بد من إعطائه العناية الكاملة حتى ينهض ويقوم بالدور الحقيقي له، وذلك عن طريق:
- إدخال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التنمية الشاملة وعدم اقتصره على بعض الجوانب الهامشية للاقتصاد الوطني كصناعة بعض المواد الاستهلاكية فقط .

- وضع إطار تنظيمي لحماية المستثمرين في مجال المؤسسات ص و م، لأنه وحسب القاعدة المعروفة أن الفوضى لا تولد التطور والتنمية، وأن شعبا أو أمة فوضوية لا تعرف طريقا نحو الرقي والازدهار ، فإذا لا بد من وضع إطار تنظيمي لتنظيم وتوجيه وتأطير هذا القطاع وذلك عن طريق :
- خلق وإنشاء مؤسسات دعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كإنشاء وكالة وطنية لترقية هذا القطاع تسهر على تقسيم النصائح المطلوبة لضمان السير الحسن له وإنشاء مؤسسات تقنية تقوم على دراسة المشاريع ومدى مناسبتها للمحيط العمراني والبيئي والاجتماعي .
- التكفل بإعداد الهياكل القاعدية الضرورية لانطلاق المشروع : كما يعتبر هذا الشرط أمرا ضروريا لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، ويوفر تكاليف باهظة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذا ما تكلفت بها الدولة، وذلك عن طريق تهيئة الأراضي المخصصة لإقامة المستثمرات، وتوفير كل الشروط الضرورية لذلك كقنوات صرف المياه، إصال الكهرباء والغاز والماء وغيرها من مستلزمات الاستثمار، وكذا إقامة المصانع وتجهيئتها حتى يسهل على المستثمر الانطلاق في الإنتاج بشكل مباشر وعندما نعود إلى تجربة الدول التي تطرقنا إليها في فصول هذا البحث نجد بأن معظم الحكومات المذكورة قامت بهذه التهيئة للمؤسسات ص و م لتوفير الجهود والأموال، وتخفيض التكاليف .
- وضع الإطار القانوني الذي يحمي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- توفير المواد الأولية اللازمة للإنتاج.
- البحث عن الأسواق المناسبة لتصريف المنتجات .
- ضرورة تخفيف الأعباء الجبائية وشبه الجبائية وإلغاء البعض منها وتخفيف المساهمات الاجتماعية للبترونا في الضمان الاجتماعي بغرض خلق فرص العمل وتثبيت الأنشطة الموحدة والتشجيع الاستثماري المنتج.
- تطبيق نظام جبائي مشترك متناقص على الاستثمار وإعادة تأهيل وسائل الإنتاج.
- منح علاوات تشجيع المؤسسات ص م التي تخلق مناصب عمل وفقا لسلم تنقيط محدد.
- ضرورة تطهير وحل المشاكل العقارية العالقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تطبيق حقيقي للترتيبات المتعلقة بالأصول العقارية الخاصة بالمؤسسات ص م المتبقية وكذلك التي لم توزع.
- وضع ترتيبات مشجعة على المستوى المحلي والجهوي من أجل ترقية وإنشاء المؤسسات ص م لتأكيد التنمية المحلية .
- وجوب إعادة النظر في نظام الاستثمار
- ضرورة إرشاد المستثمرين الجدد وذلك من خلال توضيح قنوات الاستثمار الممكنة والأنشطة الإنتاجية وفرص الاستثمار
- تشجيع وتنويع الأنشطة الاستثمارية القريبة من أقطاب النمو الصناعي والتكنولوجي.
- ضرورة الإسراع في تطبيق برنامج التأهيل وزيادة دور الحكومة في المساهمة المالية لتأهيل المؤسسات ص م وعدم الاعتماد على الخارج .
- تنمية روح المبادرة الفردية.

الهوامش والإحالات

¹ محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، سنة 1992، ص: 211 .

² محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص: 215 .

¹ بريس السعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني مجلة افاق جامعة باجي مختار عنابة العدد 05 مارس 2001 ص 36

² محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سابق، ص: 218 .

¹ د. هالة محمد لبيب عنه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سنة 2004، ص: 39